مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي	ا لرقم
المصدر : الصباح	موقع الواب :	البلد : العراق
	التاريخ 22-11-2011	العدد و [ص]:

العنف ضد المرأة..عنف ضد المجتمع

في اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة علينا أن نتوقف ملياً لنعرف أولاً ما هو العنف الذي يمارس ضد المرأة في هذا العالم المترامي الأطراف؟ حيث شكلت ظاهرة العنف ضد المرأة إشكالية اجتماعية معقدة حتى لا نقول عصية على الحل في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية القائمة.. إشكالية تتداخل فيها عوامل مختلفة تؤدي جميعها لأن تكون ظاهرة العنف مترسخة ولابد من إيجاد حلول من شأنها أن تكافح وتناهض هذا وتقف بالضد من توجهات البعض بفرض إملاءاتهم على النساء عبر الوصاية المطلقة عليهن.

والعنف ضد المرأة هو كل ممارسة يقوم بها الرجل تلحق ضرراً بالمرأة سواء أكان هذا الضرر جسداي أو معنويا ومنها بالتأكيد مصادرة حقها في العمل ، التعليم ، الصحة ، المشاركة في الحياة السياسية وغيرها من الانتهاكات ، ولعلنا نطالع عدة تعاريف ولكنها في النهاية تصب جميعا في منحى واحد يتمثل في ما أشرنا إليه وهو اختصار لمجموعة كبيرة من التعريفات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتخصصة بهذا الشأن.

ومن الضروري هنا أن نشير للأسباب التي تؤدي لممارسة العنف ضد المرأة ،في مقدمتها النظرة للمرأة داخل الأسرة، وهذه الحالة ليست وليدة اليوم بل هي قديمة منذ آلاف السنين ومترسخة في العقلية الأسرية ذات النزعة الذكورية بشدة.

وهذا السبب يندرج ضمن الأسباب التربوية للعنف ضد المرأة ، وأيضا هذا ناجم من إن المرأة تعتبر العنصر الأضعف في الأسرة بحكم النظرة التي أشرنا إليها والتي تعاملها معاملة إنسانة من الدرجة الثانية، وبالتالي عليها تقبل كل ما يقع عليها دون مناقشة أو رفض . وهذا ما يولد تشكيل رؤية تقترب كثيراً من الرؤية الجاهلية القائمة على تمييز الذكر على الأنثى مما يؤدي ذلك إلى تصغير وتضئيل الأنثى ودورها ويقلل من الفرص الممنوحة لها في شتى مناحي الحياة، وفي المقابل تكبير وتحجيم الذكر ودوره حتى وإن كان فاشلاً في الحياة. حيث يعطى الحق دائما للمجتمع الذكوري للهيمنة والسلطنة وممارسة العنف على الأنثى منذ الصغر، وتعويد الأنثى على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ إليه إذ إنها لا تحمل ذنباً سوى أنها ولدت أنثى ويتم التعامل معها على هذا ألأساس.

ومن الأسباب الأخرى نجد الأسباب الاقتصادية خاصة في العوائل الفقيرة التي تجد تكاليف المعيشة تقف حائلاً دون أن تراعي هذه الأسر حقوق المرأة منذ صغرها وتهمش مطالبها وحقوقها وأهم هذه الحقوق حق التعليم مما يؤدي بكل ضرورة لأن تنشأ المرأة منذ صغرها محرومة من أبسط الحقوق دون أن تشعر بذلك، إذا إن حرمانها من حق التعليم يؤدي إلى جهلها بباقي الحقوق ويمنعها حتى من حرية اختيار الزوج أو رفض الزوج غير المرغوب به.

وفي هذا الجانب بالذات نجد بأن المرأة عندما تسلب حقوقها وتتعرض للاضطهاد فإنها لن تكون قادرة على ممارسة دورها في أسرتها خاصة إذا ما كانت أما ترعى أبناء من بينهن إناث ، حيث نجد بأن الأم هنا تحاول استنساخ تجربتها على بناتها مما يولد بطريقة أو بأخرى تراكم مفهوم تهميش المرأة، وهذا ما يجعلنا نقول بأن أحد أسباب ممارسة العنف ضد الحواء يكمن في تفكير المرأة وفهمها القاصر والمحدود والذي يوحي لها بأن تصرفات الرجل سواء أكان أباً أو أخاً أو زوجاً ضدها إنما هي تصرفات طبيعية تفرضها حالة التمايز بين الجنسين التي وجدت مساحات كبيرة لها في عقلية المرأة.

ولعلنا ندرك هذا جيداً من خلال وصايا الأم لأبنتها المقبلة على الزواج ، تلك الوصايا التي عادة ما تكون عبارة عن لائحة من الالتزامات والواجبات المطلوب من البنت تقديمها دون أن تعي ما لها من حقوق، والغريب أنه لم يأخذ حتى رأيها في هذا الزواج، لهذا نجد بأن المطلوب منها دائما أن تقول (نعم) بغض النظر عن إيجابية أو سلبية هذا الرد وتأثيراته على حياتها.

لهذا فإن أحد أهم المعالجات التي تحد من ممارسة العنف ضد المرأة تكمن في توعية المرأة ومنحها الفرص الكافية في التعليم والصحة وإشراكها في القرارات التي تتخذ والتي تخصها، وكذلك إعطاؤها دورها الحقيقي حتى في الألفية الثالثة التي بدأت فيها المرأة تتبوأ مراكز قيادية في دول عديدة إنطلاقاً من إن المرأة هي الركن الأساس في المجتمع، ودورها أساسي في بنائه، عبر دور تكاملي لجميع أفراد المجتمع برجاله ونسائه دون امتيازات وحقوق لطرف على حساب الآخر، ومن الضروري أن نشير هنا بأن المرأة العربية أحتلت مكانة مرموقة في المجتمع الدولي عبر دورها النضالي وقيادتها للمجتمع وإبراز قضاياه على

مستوى العالم أجمع ولنا في توكل كرمان ابنة اليمن المثال الرائع عبر نيلها جائزة نوبل للسلام لهذا العام لدورها المتميز في حركات الإحتجاجات السلمية في بلادها فهي تمارس دورها كإنسان في المجتمع يطالب بحقوقه، وامرأة تطالب بحقوقها ضمن المجتمع، وعلينا أن نسعى لسن القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق المرأة وتمنع ممارسة العنف في المجتمع ضدها وضد غيرها من شرائح المجتمع، فالمؤسسات والمثقفين في العالم العربي معظمهم يطرحون ضرورة تطبيق مواثيق الأمم المتحدة وتشريعاتها في حماية حقوق المرأة، لإدراكهم بأن حماية المرأة هو حماية للمجتمع بكامله، لأن المجتمع يبدأ من المرأة.

عروبة جميل محمد